السيوف المغلولة 4
السعودية والبحرين .. تحالف لا يشبه غيره

مركز طوى للدراسات

/https://touacenter.com

2024

السيوف المغلولة الحلقة الرابعة:
السعودية والبحرين..تحالف لا يشبه غيره

وحدة البحوث ـ مركز طوى للدراسات السعودية

السيادة المندثرة أو تمدد اليابسة

السيادة المنتهكة لا تقتصر على الاقتفاء الحرفي لمواقف القوي، ولا ترديد مقولاته، بل تطاول كل تفاصيل الحكم وإدارة شؤون البلاد والعباد، والتنازل شكلًا ومضمونًا عن كل ما يعكس سيادة واستقلال الدولة..

ليس غريباً أن تكون مملكة البحرين وحدها دون بقية دولة مجلس التعاون الخليجي المثخنة باختراق السيادة..هل هي لعنة الجغرافيا والعزلة الطبيعية التي سهّلت للجارة الكبرى مدّ ذراعها إلى داخل الجزيرة المحاطة بالماء من كل جوانبها، إيذانًا بوضع نهاية للعزلة وللسيادة معًا، أم هو اختلال العلاقة بين الطبقة الحاكمة والشعب، أم هو نقص الموارد والعوز وتضاؤل القوّة الذي يجعل من المملكة الصغيرة دولة مرتهنة للشقيقة الكبرى..

في الجغرافيا والتاريخ معاً، تقع البحرين على مقربة من الساحل الغربي من الخليج، وهي أقرب الى دولتي قطر والمملكة السعودية، إذ لا تبعد عنهما سوى 20 كيلومترًا تقريبًا، وتتألّف من مجموعة جزر في الخليج يبلغ عددها 33 جزيرة. وتعد البحرين والمحرّق أكبر جزر المملكة البحرينية، ويربط بينهما جسر، وهناك جزر أخرى صغيرة مثل سترة، وحوار، وأم النعسان، وأم الصبان، والنبيه صالح، وأمواج، وقصر جدة، وغيرها..وتبلغ مساحة البحرين 765.3 كيلومترًا مربعًا، ويبلغ عدد سكّان البحرين بحسب إحصائيات رسمية صادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية في البحرين يبلغ عدد سكان البحرين الإجمالي مع الوافدين حوالي 1.6 مليون نسمة في عام 2024. ويشكل الوافدون حوالي 55% من إجمالي السكان، يتمركزون في المدن الكبرى مثل المنامة، والمحرق، ومدينة عيسى، والرفاع، والحد. ويعد ملف التعداد السكاني

في البحرين مسألة أمن قومي نتيجة التجنيس السياسي الذي اعتمدته السلطات البحرينية منذ بداية الألفية الثالثة بغرض إحداث تغيير ديمغرافي.

وتعود جذور السكان الاصليين في البحرين إلى قبائل عربية معروفة مثل عبد القيس وتميم وبكر بن وائل. ومن الناحية التاريخية، شملت البحرين كلًا من هجر، أي الاحساء في الوقت الحاضر، والخط وهي القطيف حاليًا. وكانت البحرين التاريخية في طليعة المناطق التي دخل أهلها الإسلام في مرحلة مبكرة وبصورة طوعية. وقد جاء وفد من البحرين في السنة الخامسة للهجرة لمبايعة رسول الله صلى الله عليه وآله على الاسلام وأثنى عليهم وأشاد بحسن إسلامهم..ثم أصبحت البحرين أحد المعاقل الرئيسة للولاء لأهل البيت عليهم السلام، وقد بايع أهل البحرين التاريخية أمير المؤمنين عليًا عليه السلام وناصروه في حروبه في الجمل وصفين والنهروان، ومنهم من طار صيته في الفداء والبطولة مثل حكيم بن جبلة العبدي وصعصة بن صوحان ورشيد الهجري والمنذر بن الجارود العبدي وغيرهم، ومنهم أيضًا من كان يقاتل في معسكر الحسين عليه السلام في وقعة كربلاء واختلطت دماؤهم بدماء أهل بيته وأصحابه..

على مرّ التاريخ، تولت عوائل بحرينية أصيلة حكم البحرين، وفي عام 1521 خضعت البحرين للحكم البرتغالي تلاه الحكم الفارسي بعد إجلاء البرتغاليين عنها عام 1602. ثم استولى عليها إمام عمان سلطان بن سيف، ولكن لم يبق فيها طويلًا، حيث عادت فارس في عهد نادر شاه وفرضت سيطرتها على الجزيرة، قبل أن تغزوها قوات كبيرة من الموانىء الفارسية بزعامة ناصر المذكور حاكم بوشهر، من عرب المطاريش، لتسيطر على البحرين حتى عام 1783.

كانت البحرين موضع أطماع القوى الاقليمية والدولية لكونها محطة رئيسة لحركة الملاحة البحرية والتجارة بين الخليج والقارة الهندية، وهذا ما جعلها عرضة للتجاذبات بين الدول والقوى المتنافسة على السيادة في المنطقة..

وكان آل خليفة، حكّام البحرين الحاليين، والمتحدّرين من نجد قد توجّهوا إلى قطر والكويت في القرن الثامن عشر، ولكن خلافًا نشب بين آل خليفة بزعامة شيخهم محمد آل خليفة وأبناء عمومتهم آل صباح، فقرّروا عبور البحر باتجاه لبحرين، وكان يحكمها آل مذكور من قبيلة المطاريش فلم يسمحوا لهم بالنزول في البحرين، فاضطروا للتوجّه صوب بلدة الزبارة في قطر، فنزلوا فيها عام

1765م، وأقاموا مراكز لهم بنية الاستقرار، فعملوا في التجارة وصيد اللؤلؤ، واستقطبوا أقرباءهم من العتوب الذين توافدوا إلى الزبارة للغرض ذاته، أي الاستيطان.
قرر أهل قطر كسر شوكة نصر آل مذكور في البحرين ونجحوا في فعل ذلك، وبعدها صارت تدار البحرين من أهلها المحليين، أي البحارنة، فيما سعى آل خليفة الى ترسيخ وجودهم في قطر عبر أعمال القتل والسرقة، بهدف التمدّد على حساب حكّامها الأصليين، ولكن باغتهم غزاة آخرون من الغرب، إذ جاء آل سعود فاستولوا على غرب قطر بعد الاستيلاء على الاحساء، وطردوا آل خليفة من الزبارة فلجأوا الى البحرين كلاجئين وسكنوا قرية جو على الساحل الشرقي من البحرين.
وبعد وفاة محمد آل خليفة سنة 1772 خلفه إبنه خليفة، فاستغل وفاة الحاكم الإيراني كريم خان زند والاضطرابات التي أعقبت ذلك واندلاع الخلافات داخل العائلة الزندية الحاكمة في ايران، فغار على البحرين بمساعدة أقربائه الجلاهمة وقبائل قطر والأحساء. واستعان آل خليفة بالإنجليز الذين سبقوهم الى الخليج البحرين بخاصة عام 1816، حيث مكّنوهم من تسلّم مقاليد الأمور في الجزيرة، فقام أفراد آل خليفة بسرقة البيوت ومصادرة الغلال الزراعية، وتهديد السكان الأصليين.
وتمكّن الغزاة من آل خليفه وحلفائهم من السيطرة على البحرين وعاد أحمد بن محمد آل خليفة إلى الزبارة في قطر، وأرسل من ينوب عنه لحكم البحرين، وظل يتنقّل من حين لآخر بين البحرين وقطر، حتى وفاته عام 1794م، فخلفه في الحكم إبنه سلمان آل خليفة الذي انتقل وعائلته إلى البحرين واتّخذ من مدينة الرفاع عاصمة له.
ويذكر الشيخ سالم بن حمود السيابي في الجزء الرابع من كتابه (عمان عبر التاريخ)، أنّه بعد استيلاء سلطان عمان على البحرين، تولى عليها سيف بن علي البوسيعيدي وبقي فيها بعض الوقت وتمّ عزله لاحقًا وولي عليها إبنه سالم بن سلطان، وكان ولدًا صغيرًا فعضده بالشيخ محمد بن خلف الشيعي، ولكن أهل البحرين قاموا على سالم بن سلطان وحصروه في قلعة عراد، وتوصلوا إلى الصلح القائم على إخراج الشيخ محمد بن خلف ومن معه الى عمان بما في أيديهم من سلاح وعتاد، وزاد وزناد، وأخرج سالم بن سلطان معه وسويلم بن سالمين كذلك وسائر رجالهم إلى مسقط.

ثم يذكر السيابي (في صفحة 241 من الجزء الرابع) أن آل خليفة سيطروا على البحرين: "ووضعوا رئاستهم عليها، وهجم الزعماء على البحارنة، أي الشيعة، بعد منصرف سالم بن سلطان وأصحابه منها، وقتلوا الكثير منهم وأذلوا الأكثر، وحازوا الأموال وتفرّق جمع الشيعة في سائر البلدان، وعذبوا الباقين منهم بها عذابًا أليمًا ونكّلوا بهم فوق الحد بدعوى دخول سلطان البحرين، أي سالم بن سلطان العماني، لأنهم يدّعون أن دخوله كان بسببهم، وأنّهم هم الذين حرّكوه على البحرين واختلاف المذاهب بين الطرفين يؤيّد المقصد، ورأى الشيعة البحارنة من أهل البحرين ما ساءهم فوق الحد.."..

إنها لمفارقة أن يكون آل خليفة الذين نكّلوا بالسكّان المحليين بدعوى الإستعانة بأطراف خارجية، هم أنفسهم الذين لا يفوتوّن فرصة للاستعانة بالخارج، إذ أن الرد على السكّان المحليين بالاستعانة بسلطان عمان، كان الاستعانة بالوهابيين لطرد العمانيين ثم استعانوا بالإيرانيين والعثمانيين والإنجليز للغرض ذاته..

ومن الصور المثيرة للسخرية ما قام به محمد بن خليفة حين رفع علم الدولة العثمانية على جانب من قلعته ورفع علم الدولة الإيرانية في الجانب الآخر منها، في إشارة الى الولاء المزدوج للخارج، ودرءًا لأي اعتداء قد يتعرض له حكمه، فاختار مبايعة القوى النافذة في المنطقة، إذ ما إن يتعرض من عدوان إحداها حتى يلجأ الى الأخرى..

القوات الوهابية التي جاءت الى البحرين لإخراج العمانيين كانت تبيّت نية احتلال الجزيرة، ما اضطر آل خليفة لطلب الاستنجاد من العمانيين أنفسهم الذين نكّلوا بالسكان المحليين حين استعانوا بهم، قبل أن يحسموا خيارهم في نهاية المطاف بالانضواء تحت مظلة الاستعمار الانجليزي بعد توقيع معاهدة عام 1820، برغم من أن آل خليفة لم يكونوا طرفًا في المعاهدة. فقد وُقّعت ما عرف بالمعاهدة العامة للسلام بين حكام ولايات الساحل المتصالح والامبراطورية البريطانية تحت إشراف السير وليام كير. وتنص المعاهدة على عدم القرصنة في الخليج الفارسي كما تمنع تجارة الاسترقاق والعبودية واستخدام كل السفن النافعة لصالح التاج البريطاني.

أما في سيرة العلاقات السعودية والبحرين، فإنها تبدأ من غزو الدولة السعودية الأولى لقطر عام 1793م، حين تمكّن إبراهيم بن عفيصان من دخولها، فأقام في قطر وثبّت الوجود السعودي في أجزاء منها مثل: الرويضة والحويلة واليوسفية وفريحة، ثم حاصر الزبارة وسط قطر، وضيّق الخناق على آل خليفة الذين كانوا يقيمون فيها فاضطروا للجوء الى البحرين وسكنوا بلدة جو. ولأن البحرين كانت

خاضعة لحكم سلطان بن أحمد، حاكم مسقط، وذلك سنة 1800 فعادوا أدراجهم الى الزبارة في قطر بعد أن أعطاهم الحاكم السعودي الأمان..
تقرّب آل خليفة من آل سعود على أمل أن يمنحوهم البحرين مكانًا لإقامة حكمهم، ولكن ابراهيم بن عفيصان الذي قاد الحملة العسكرية السعودية لم يسلّم حكم البحرين الى آل خليفة، بل ضمّها الى الدولة السعودية الأولى، فاستعان آل خليفة بالعمانيين لإخراج القوات السعودية من البحرين، ولكن المحاولة باءت بالفشل، بل ألقى بن عفيصان القبض على كبار شيوخ آل خليفة وأرسلهم الى الدرعية، وصدرت الأوامر من الحاكم السعودي بتعيين ابراهيم بن عفيصان أميرًا على البحرين، فيما تمّ تعيين فهد بن سليمان بن عفيصان قائدًا عامًا لحاميتها.
لم يستقر الحكم السعودي في البحرين طويلًا، فقد استعان آل خليفة بحكّام إيران وحاكم عمان إلى جانب أقاربهم من العتوب وهاجمعوا الحامية السعودية في البحرين وأجلوها عن الجزيرة وأسروا قائدها ومعه ستة عشر رجلًا وبادلوا بهم شيوخ آل خليفة المحتجزين في الدرعية. وأسدلت التجربة الستار على تاريخ الوجود العسكري السعودي في البحرين، بعد أن تعرّضت الدولة السعودية الأولى إلى حملات منظمة من محمد علي باشا بأمر الدولة العثمانية..
إن الصراع على السلطة بين أجنحة آل خليفة واستدراج تدخل سعودي لحسمه أثبتا بأن الحكم السعودي لم يكن بالقدر من القوة الذي تمكّنه من إحداث تغيير في معادلات المنطقة حينذاك بعد أن أصيب في مقتل.
حاول فيصل بن تركي الذي أعاد بناء الحكم السعودي بعد سقوط الدولة السعودية الأولى غزو البحرين وضمّها إلى الدولة السعودية أو إرغام حكامها على دفع الزكاة، ولكنه لم ينجح بعد هجوم الشريف محمد بن عون شريف مكة المكرمة على القصيم ومعه خالد بن سعود الذي حكم منطقة نجد تحت سيادة محمد علي باشا، وكذلك ممانعة بريطانية لأي تدخل سعودي في البحرين، حيث كانت تخطط بصورة جديّة بوضع البحرين تحت مظلة الحماية البريطانية.
لم ينجح فيصل بن تركي في تحقيق مشروع الضم، ولكنّه حصل على الزكاة من شيوخ البحرين كما يذكر ذلك لويس بلي المعتمد البريطاني في الخليج والذي التقى فيصل بن تركي في الرياض عام 1865.
في الدولة السعودية الثانية، أي في الفترة ما بين 1840 - 1891م شهدت العلاقات السعودية البحرينية تطوّراً لافتاً. وفي عام 1870 قام الأمير سعود بن فيصل بن تركي بأول زيارة لأمير سعودي للبحرين، وذلك إبان صراعه مع أخيه عبدالله بن فيصل، وقام فيها بإهداء عيسى بن سلمان آل خليفة سيف جده

"تركي" المسمى بالأجرب، تأكيدًا على الصداقة بينهما، ثم قام الأمير عبدالله بن فيصل بزيارة البحرين في 26 أغسطس 1887.
وبعد أعوام من سيطرة عيسى بن علي آل خليفة على سدة الحكم في البحرين، بدعم بريطاني، استقبل عبد الرحمن بن فيصل آل سعود والد الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية الحالية، قبل ان ينتقل الأب وإبنه إلى الكويت..
وكان عيسى بن علي آل خليفة قد انتقل من الزبارة وعيّن حاكماً على البحرين بدعم من بريطانية، وبسبب تزايد النفوذ العثماني في منطقة الخليج، قرر العقيد إ. س. روس المقيم البريطاني توقيع معاهدة مع البحرين في 22 ديسمبر 1880. وتحظر المعاهدة على حاكم البحرين الدخول في مفاوضات وتوقيع معاهدات أو قبول أي شكل من أشكال التمثيل الدبلوماسي مع قوى أجنبية من دون موافقة بريطانيا، باستثناء المراسلات الودية العرفية ذات الأهمية الثانوية.
وخوفًا من زيادة نشاط النفوذ العثماني والفرنسي في المنطقة وقّعت بريطانيا معاهدة جديدة مع البحرين في عام 1892 وزاد من اقتصار العلاقات الخارجية للحاكم من خلال حظر التخلص من الأراضي لأية قوة أجنبية أخرى من بريطانيا. في حقيقة الأمر، إن معاهدات 1880 و1892 حوّلت البحرين بصورة عملية إلى محمية بريطانية، فكانت تمسك بسيادة البحرين عبر سيطرتها على ملفي الدفاع والعلاقات الخارجية، وإلزام الحاكم بما يمليه عليه المعتمد السياسي البريطاني في البحرين فيما يتعلق بالمسائل الداخلية والاستراتيجية.
وبناء عليه، فإنّ عيسى بن علي آل خليفة بات ملتزمًا هو ومن يأتي من بعده من شيوخ آل خليفة بعدم الدخول في مفاوضات أو توقيع معاهدات مهما كان مضمونها مع أي دولة أخرى غير بريطانيا. وتعهّد أيضًا بتمكين الحكومة البريطانية وبصورة حصرية بإقامة المشاريع التجارية والحصول على امتيازات في أي جزء من البحرين، وأنّها وحدها من تعطي الموافقة على تسهيل مشاريع أو استئجار أي جزء من البحرين للدول الأخرى..
وفي العام 1893، وقّع عيسى بن علي آل خليفة معاهدة ثالثة تنصّ على تحريم توريد السلاح مهما كان نوعه إلى مشيخة الكويت. وفي العاشر من فبراير سنة 1900 أنشأت بريطانيا وكالة سياسية لها في البحرين، وأصبحت تابعة للمقيم البريطاني العام في الخليج. ثم تزايدت الالتزامات من الحاكم الخليفي حتى طاولت النفط ومنع أي استثمار فيه دون موافقة بريطانيا، ما جعل البحرين مسلوبة السيادة بصورة كاملة.

ومنذ عشرينات القرن العشرين بدأت النشاطات الوطنية المناهضة للاستعمار، والتي أخذت تتصاعدة مع مرور الأعوام. وفي عام 1957 أقفل المستشار البريطاني البحرين راجعاً الى بلاده، فيما تنامت الحركة الوطنية ضد الإستعمار البريطاني في البحرين والمنطقة بصورة عامة، وبدأت بريطانيا تخفّف من قبضتها وإدارتها المباشرة لشؤون البحرين، وقبلت بمبدأ تجزئة الدوائر الحكومية، ونقل السلطات إلى السكّان المحليين بصورة تدريجية..

وفي أكتوبر سنة 1968 عقد اجتماع في جدة بين شاه إيران محمد رضا بهلوي والملك فيصل تمّت فيه مناقشة موضوع البحرين بعد الإنسحاب البريطاني، واتفق الطرفان "على إيجاد حل لمشكلة البحرين التي تشكل عقبة في طريق استقرار الخليج وأمنه" مقابل أن يتم الإعتراف لها بوضع متميز في الخليج، كما ينقل سليم اللوزي في كتابه (رصاصتان في الخليج).

مهّد اتفاق الشاه الإيراني والملك السعودي لاتفاق بريطاني ايراني على تفويض مجلس الأمن بالتدخل لحل المشكلة البحرينية. وبرغم من تصريحات الشاه في الخامس من يناير سنة 1969 خلال زيارته إلى الهند الموحية بتمسكه بحقوق ايران في البحرين، فإنه استبعد استخدام القوة تاركًا لشعب البحرين تقرير مصيره بنفسه. زار مسؤولون بريطانيون رفيعو المستوى طهران للتفاهم مع شاه ايران حول مستقبل البحرين، وتبنى المسؤولون رأي الشاه في وجوب ترك الشعب البحريني تقرير مصيره دون تدخل خارجي في الشكل والمضمون..

قال شاه إيران محمد رضا بهلوي بأنه يرحب أن يقرر سكان البحرين البالغ عددهم حينذاك 216 ألف إنسان مصيرهم، ولكن إيران لا تريد أن تسلِّم الجزر إلى أية جهة دون موافقتها، ولا تريد أن " تغادر بريطانيا رسمياً منها من الباب الأمامي ثم تتسلل إليها من الباب الخلفي ".

توافقت جميع الأطراف الإقليمية والدولية على مبدأ استقلال البحرين، وبات النقاش محصوراً في طريقة تحقيق ذلك، فكانت الخيارات المطروحة:

ـ الاستفتاء.

ـ تصفية الاستعمار.

ـ اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

ونتيجة اتصالات سرية وعلنية بين السعودية والكويت وايران وبريطانيا والامم المتحدة، تقرّر اعتماد مبدأ ما عرف بـ "الحل السعيد" القائم على الاستقصاء وليس الاستفتاء الشعبي..واتفق الطرفان البريطاني والإيراني على أن تقوم بعثة الأمين العام للأمم المتحدة بأخذ رغبات شعب البحرين بعين الاعتبار، وباتت

المشكلة البحرينية في طريقها إلى الحل، شريطة أن تملأ إيران الفراغ العسكري الذي سيتركه الانسحاب البريطاني، وتمّ ذلك بموافقة بريطانية، وعلى أن لا يتم الإنسحاب ضمن ترتيبات دفاعية مع بريطانيا والدول الخليجية ومن ضمنها البحرين على حساب إيران.
وفي 28 مارس 1970 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت بأنه وافق على "استعمال علاقاته الطيبة في المسألة التي تتعلق بوضع البحرين حسب طلب حكومة إيران وإقرار ذلك من قبل حكومة المملكة المتحدة " . وجاء في تصريح يو ثانت ما يلي :
" منذ عدة أشهر، كان لكل من الممثلين الدائمين لهاتين الدولتين نقاشات غير رسمية مع السكرتير العام حول إمكان استعمال علاقاته الطيبة من أجل حل الاختلافات بين حكوماتهم حول البحرين. وخلال هذه المناقشات أبلغ السكرتير العام كلا الممثلين عن استعداده للتجاوب بإيجابية مع أي طلب من حكومتيهما واستعمال إمكاناته الطيبة على أساس شروط مقبولة من الطرفين".
أرسل الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت موفدًا عنه لجمع المعلومات من البحرين من كل فئات سكانه بهدف التعرّف على الخيار الذي يريدونه حول المصير السياسي لبلادهم. وصل المساعد الإيطالي جوشياردي ليو ثانت الى البحرين لتقصي الحقائق. واتصل بكل فئات السكان والعلماء ورؤساء المذاهب الدينية، والفئات غير العربية القاطنة في البحرين، فرأى إجماعًا على الاستقلال التام. وكان آل خليفة قد ارسلوا الى المرجعية الشيعية في النجف تناشدها التدخل لدى الأغلبية الشيعية في البحرين للقبول باستقلال البحرين تحت حكم آل خليفة..
وبناءً على ما جمعه مبعوث الأمين العام من معلومات، قدّم تقريرًا مفصّلًا للأمين العام بيّن فيه رغبة سكان البحرين في الإستقلال التام غير المنقوص. فأعلن سكان البحرين الاستقلال في 14 أغسطس عام 1971م واعترف به من قبل مجلس الأمن في حال جلاء القوات البريطانية عن أرض البحرين.
الجلاء لم يقفل الباب نهائيًا على التدخل البريطاني في البحرين، بل اقترن بمعاهدة صداقة بين البلدين تنص على التشاور بين الدولتين في حال دخول أحد الطرفين في حرب. وقد أخلى البريطانيون ظاهرًا قاعدة الجفير في ديسمبر 1971م. ولكن تبيّن فيما بعد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد استأجرت جزءًا من هذه القاعدة، فيما أعادت بريطانيا التموضع في الجزيرة بأشكال أخرى..

أما لناحية العلاقات السعودية البحرينية، فيمكن القول بأنها علاقة خارج التصنيف والتوصيف، وجزافًا تتموضع في إطار العلاقة العضوية، والتي عُبِّر عنها بـ "وطن واحد في مملكتين"، وليس ذلك على سبيل التكامل المستند إلى مبدأ السيادة والوطنية والاستقلال الكياني، وإنما بما يشي بتمدّد النفوذ السعودي داخل أحشاء مملكة البحرين. فما كانت الرياض تخشى منه على البحرين من خضوعها لسلطة شاه إيران، طبّقته هي، وجعلت من البحرين المنطقة الإدارية الرابع عشرة التابعة لها.

في البعد الجيواستراتيجي، تمثّل البحرين ساحة مواجهة بين السعودية وايران، وزيد عليها منذ آواخر مايو 2017 فباتت أداة مواجهة مع قطر، بعد أن أفرغ النزاع الحدودي المزمن بين الدوحة والمنامة زخمه الخلافي.

كان دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين في 15 مارس 2011 إيذانًا بفصل جديد في العلاقات البينية، مشفوعًا بحزمة الهواجس التي تنجبها أي علاقة غير متكافئة بين بلدين. منذاك، بات القاصي والداني من المراقبين، للشأن البحريني بوجه الخصوص والخليجي عمومًا، يسمع بأن قرار المنامة يصنع في الرياض.

وعلى نحو استثنائي، سمحت أوضاعَ ما قبل وصول الملك سلمان إلى العرش في 23 يناير 2015، بفسحة، وإن محدودة، للفكاك النسبي من مغنطة النفوذ السعودي، وذلك عائد لأوضاع إقليمية ودولية (عهد الرئيس أوباما كان أقل انجذابًا إلى فكرة الإنغماس في الخلافات الخليجية بما يكتنفها من نزوعات مؤامراتية غير مغفولة مقارنة بعهد ترامب).

تسبب النهج الراديكالي الذي تبناه الملك سلمان منذ اعتلائه العرش في تقويض أسس الاستقلال على مستوى مجلس التعاون الخليجي، وكان على دوله أن تحسم أمرها لناحية العلاقة مع الرياض وفق مقاييسها المستجدة. وعلى طريقة ترامب في عدم تقديم حماية مجّانية لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، فإن السعودية اقتفت الطريقة ذاتها في التعامل مع من تهبه معونتها، وكانت البحرين في مركز الاستهداف المباشر لقرار الرياض.

وعلى الضد من الأعراف الدبلوماسية، كانت الطبقة السياسية البحرينية (والخوالد بوجه الخصوص)، تتموضع بحسب النسق السياسي السعودي الجديد، إذ وضعت نفسها في خدمة الفعل السياسي السعودي إقليميًا ودوليًا، وتحوّلت إلى صدى لما يصدر عن حكّام الرياض.

وفيما كانت دول الخليج الأخرى تتهيّب حد الإرتياب من فكرة الإتحاد الخليجي، لإدراكها التام لعواقبه على السيادة والإستقلال بالمعنى الشامل، فإنّ في العائلة الخليفية من كان على استعداد للذهاب إلى أقصى ما يمكن أن يصل اليه تطلع ملوك الرياض في انتاج كيان اتحادي بمواصفات سعودية كاملة.

وإذا كان مشروع الاتحاد الخليجي حلماً راود الملك سلمان وإبنه محمد، بطموحه الامبراطوري المستجد، لا سيما بعد جولته الاوروبية والاميركية في مارس 2018 بطابعها الملكي الفاخر، فإن الإفعال المجسّدة للاتحاد وفق المفهوم السعودي تجري على قدم وساق، وهي مع البحرين أشد وضوحًا.

من نافلة القول، إن استراتيجية الاستتباع السعودية للبحرين ليست وليدة ربيع الثورات العربية، وإنما بدأت نفطيًا بعد اكتشاف حقل أبو سعفه في العام 1963 على الحدود البحرية المشتركة، ووضعت السعودية اليد على الحقل وقرّرت إعطاء نسبة من الأرباح السنوية للبحرين، ومثّل ذلك 80 بالمائة من دخل البحرين السنوي. وفي نوفمبر 1981 أخذ الاستتباع صيغة أكثر تطوراً بتأسيس مجلس التعاون الخليجي وما رافقه من اتفاقيات، الأمنية منها أولًا وأساسًا، مرورًا بمشروع جسر الملك فهد الرابط بين السعودية والبحرين في نوفمبر 1986، وصولًا إلى التدخل العسكري المباشر عبر قوات درع الجزيرة في مارس 2011.

في حقيقة الأمر، إن نزعة الاستتباع السعودية لم تقتصر على بعد محدّد، بل أنتجت أشكالاً شتى. على سبيل المثال، لا تنفصل تصريحات، ورسائل، ومشاريع حكّام الرياض في المسألة البحرينية عن الرؤية السعودية الجيوسياسية للمنطقة. بكلمات أخرى، البحرين، في التصوّر السعودي، ليست كيانًا مستقلًا

ولا دولة ذات سيادة، وهذا ما يستوعبه القابع في قصر الرفاع، وربما يتنازع عليه مع أقطاب أسرته من (الخوالد) الأُقرب روحًا ومصلحة مع الملك سلمان.

في تسويغ التماهي البحريني مع السعودية يشهر الخطر الايراني، الذي يشرعن كل تدبير سياسي وأمني، حد التنازل عن السيادة، تمامًا كما هو الحال في الخصومة مع قطر، التي لم تكن هي الأخرى قرارًا سياديًا بحرينيًا حتى بلحاظ المشكلات القديمة، الحدودية والعائلية. الطريف في الكباش السياسي والاعلامي بين التحالف الرباعي (السعودي المصري الاماراتي البحريني) مع قطر، أن وزير الخارجية البحريني السابق خالد آل خليفة، الرمز الألمع لجناح الخوالد، كان يتولى مهمة الناطق الاعلامي باسم التحالف، وهذا غاية ما تحصل عليه مملكة البحرين للاحتفاظ بقشرة سيادتها.

امتثالاً لقرار سعودي ـ إماراتي، وجدت البحرين نفسها أمام خيار قهري في قطع العلاقة مع قطر، ولم تجد مبرّراً لذلك سوى "تهمة زعزعة الاستقرار في مملكة البحرين" بحسب وكالة الانباء البحرينية. وهي تهمة فضفاضة جرى توظيفها تسويغًا وتماشياً مع قرار سعودي ـ إماراتي، وكل ما جرى بعد ذلك (ولاسيما فتح ملف الاتصالات بين قادة من جمعية الوفاق الوطني الاسلامية وشيوخ قطر) هي ابتكارات متأخرة، من مستلزمات طبخة الأزمة الخليجية، ولم تكن واردة في سنوات لاحقة، فالأرشيف يكذّب مهندسي الأزمة، والذي ينضح بشهادات الإطراء على الدور القطري في مساعدة البحرين للتوصّل إلى تسوية داخلية في ذروة الحراك الشعبي البحريني خلال عامي 2011 - 2012.

على الطريقة نفسها، لم يكن حوارًا تفاعليًا ذاك الذي يجعل وزير الخارجية البحريني السابق خالد آل خليفة ينوّه في ذات تغريدة في 16 أغسطس 2017 بقرار الملك سلمان نقل الحجاج القطريين الى مكة المكرمة لأداء مناسك الحج على نفقته، ويكتب ما نصّه:"رعاية خادم الحرمين الشريفين للحجاج ومصالحهم هى مسئولية تاريخية كبرى تولتها المملكة العربية السعودية لجميع الشعوب ولا يطعن فيها إلا ناكر"، ثم يلحقها بتغريدة أخرى ذات طابع دفاعي بما نصّه:

"التجني على رعاية خادم الحرمين الشريفين لحجاج العالم أجمع لا يسيء إليها ويرفضها إلا من انتهج الكذب والإساءة ومعاداة الإسلام".

الدور الذي لعبه خالد آل خليفة، لا ينفي عنه صفة وزير خارجية دولة ذات سيادة فحسب بل يخفّضه الى مستوى "ساعي بريد" سعودي غالبًا وإماراتي أحيانًا، وقد تجلّى ذلك وضوحاً في 13 إبريل 2018، أي قبل يومين من انعقاد القمة العربية في الظهران شرقي المملكة السعودية، حين أعلن في تغريدة جاء فيها:"..لا مكان ولا دور لها ـ أي لقطر ـ في القمة وتمثيلها بأي شكل لا يخدم الأمن القومي العربي".

من جهة ثانية، وفي صميم منجز وحلبة السيادة، فإن إجراءات من قبيل دمج نقطة الجوازات بين السعودية والبحرين في بدايات إبريل 2018، تمهيدًا لإلغاء اجراء السفر لدخول مملكة البحرين، هو ليس مجرد تسهيل مروري، كما سلسلة إجراءات مماثلة توحي في ظاهرها تعاونًا أمثل لدولتين جارتين، فيما الغاية البعيدة المدى تكمن في نزع متدرج للسطة من الطرف الأضعف.

لفهم المدى المتخيّل في علاقة الاستتباع بين الرياض والمنامة، نستحضر نوع التصريحات الصادرة من المسؤولين البحرينين حيال السعودية، والتي تبطن ما هو أبعد من مجرد علاقة دبلوماسية حيوية واستراتيجية. على سبيل المثال، كتب خالد آل خليفة في 10 يناير 2018 على حسابه في "تويتر" ما نصّه:"يشهد التاريخ بأن المملكة العربية السعودية، بسياستها الثابتة، ومبادئها الراسخة ومواقفها الأصيلة القائمة على إحقاق الحق والدفاع عن الشقيق والصديق، هي عمود الأمة ومظلة الاستقرار في أصعب الأوقات والظروف".

في التحليل السياسي المباشر، إن مثل هذه الإشادة لا تصدر عن وزير خارجية دولة ذات سيادة ما لم يكن ثمة مناسبة وطنية تستدعي ذلك، ولكن التغريدة كتبت دونما مناسبة، والمفترض تجييرها لدولته وليس لأخرى مهما بلغت العلاقة معها. في حقيقة الأمر، إن التغريدة تختزل الإختلال الفادح في العلاقة البينية وغير المتكافئة، والأخطر هي الاستقالة النفسية والرمزية التي تملي هذا النوع

من التقديمات اللفظية. وفي المستور، تأتي التغريدة في اليوم الذي أعلن فيه عن تشكيل لجنة أمنية مشتركة خلال زيارة وزير الداخلية السعودي عبد العزيز بن سعود بن نايف الى البحرين التقى فيها ولي العهد ورئيس الوزراء إضافة إلى وزير الداخلية البحريني. اللجنة، كما تقرّر، يرأسها من الجانب البحريني وزير الداخلية راشد بن عبد الله آل خليفة ومن الجانب السعودي وكيل وزارة الداخلية (أحمد بن خلف الخلف قبل اعفائه في فبراير الماضي ولاحقاً محمد مهنا المهنا). وفي بيان صحافي صادر عن وزارة الداخلية السعودية أن هذا الاتفاق: "يأتي في إطار تعزيز التعاون والتنسيق في مجال العمل الأمني والبناء على ما تمّ تحقيقه لمواجهة التحديات الأمنية والمتغيرات المتسارعة في الساحة الإقليمية والدولية"[1].

هو أكبر من مجرد تجاوز دور مجلس التعاون الخليجي، وأخطر من تقويض مفهوم الامن الخليجي المشترك المبني على اتفاقيات أمنية جرى التوقيع عليها بصورة جماعية بتاريخ 13 نوفمبر 2012، واعتمدت خلال أعمال الدورة الثالثة والثلاثين والتي عقدت في مملكة البحرين خلال الفترة من 24 – 25 ديسمبر 2012[2].

خصوصية العلاقة بين المنامة والرياض، والتي تكرّست في عهد سلمان وإبنه، رسمت دربًا مستقلًا عن أية علاقة ثنائية داخل مجلس التعاون. فبرغم من وجود المجلس كمرجعية جامعة، وضمنًا الاتفاقيات الأمنية بما تقتضي تشكيل لجان أمنية مشتركة، فإن ثمة مسارًا مستقلًا يكاد ينفصل كليًا عن مسار مجلس التعاون. في حقيقة الأمر، إن الترتيبات الثنائية بين المنامة والرياض هي، في نهاية المطاف، عملية تفتيت هادئة لمؤسسة ومرجعية مجلس التعاون، الذي بات بصلاحية منتهية، في ظل صيغ تعاونية ضيقة، عبّرت عن إحداها صيغة اماراتية أعلن عنها في 5 ديسمبر 2017 بتشكيل لجنة اقتصادية عسكرية

[1] http://alwatannews.net/uploads/pdf/2018/01/10/watan-20180110.pdf

[2] http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/SecurityCooperation/Achievements/Pages/Secondthesecurityagreement.aspx

مشتركة بين الرياض وأبو ظبي خارج إطارق مجلس التعاون، ووصفت وكالة أنباء الامارات (وام) الخطوة بأنها "تأتي في إطار شراكة جديدة مع السعودية"[3]. مع لفت النظر إلى أن كثيرًا من هذه الصيغ محدودة الأجل والغاية، وغالبًا ما تنتهي بعد تضارب المصالح المشتركة.

من الجدير بالذكر، أن البحرين باتت في صميم التجاذب السعودي الاماراتي أيضًا، وإن الترتيبات الثنائية التي تقوم بها الرياض مع المنامة تحمل رسائل غير مباشرة الى ابو ظبي أيضًا..

وبصورة إجمالية، فإن التدابير المتوالية بين الرياض والمنامة على مستويات أمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية والتي تزايدت وتيرتها في عهد الملك سلمان وابنه تضمر نزوعًا ضاريًا نحو مصادرة إرادة السلطة والمجتمع في البحرين، من خلال ربط الأخيرة بسلسلة اتفاقيات ومواثيق تجعلها عاجزة في أي وقت قادم عن التحرر من هيمنة النظام السعودي.

تطابق المواقف السياسية بين الدولتين يربطهما مصيريًا. وفي عهد الملك سلمان وابنه لم يعد أمام النظام الخليفي هامش مناورة لصنع القرار الذي تمليه مصلحته الخاصة، ولا سيادته، ولا استقلاله الوطني. المطلوب سعوديًا من ملك البحرين، ليس أن يحب ما تحبه الرياض ويكره ما تكرهه، بل أن تكون حاضرة على الدوام لتقلبات المواقف السعودية، وقد تفعل الشيء ونقيضه في فترة قياسية، كما هو حال عهد سلمان وابنه المعروف بتقلّبه الشديد. وحينئذ تصبح العلاقة ليست مجرد استتباع فحسب، بل قد تصل الى مستوى من العبثية غير القابلة للتحمّل من دول أخرى، كما حصل في قضية تحذير الرعايا من السفر إلى هذا البلد أو ذاك والذي يصدر عن البحرين بصورة تلقائية في اللحظة التي يصدر في الرياض، لا لمجرد وجود أخطار أمنية وإنما لرغبة سعودية بمعاقبة هذا البلد أو ذاك، فتنساق المنامة الى قرارات مرتجلة ليست دائماً مأمونة العواقب.

[3] https://goo.gl/D1EFEs

في النتائج، صورة البحرين في عهد الملك سلمان وإبنه أمام العالم ليست كما كانت عليه في أي عهد مضى، فالتناغم القهري يصعب تفسيره أو تبريره حين يكون مصحوباً بأضرار على مصالح الدول. حالة واحدة تجعل البحرين في مأمن من عواقب مواقفها المرتجلة هي أن تبقى مرتهنة للرياض على مستوى الغطاء السياسي والدعم الاقتصادي.

إن نكبة البحرين الحقيقية في الوقت الراهن تتمثل في إلغاء مسارها التاريخي الموضوعي والطبيعي نحو الديمقراطية. فتجارب النضال الشعبي على مدى عقود لا بد أن تفضي، حكمًا، الى حركة سياسية راشدة ممهّدة لدولة ديمقراطية مؤسساتية. ما تقوم به السعودية في الوقت الراهن، وتتطلع إلى تخليده في الواقع البحريني، هو إجهاض أي حراك شعبي يفضي الى الانتقال الديمقراطي في البحرين، ويتعمّم في وقت لاحق خليجيًا. وقد لحظنا كيف أن تعطيل المسار الإصلاحي عشية الألفية الثالثة، قاد إلى ثورة 14 فبراير سنة 2011 ولا تزال البحرين عالقة في خياراتها الخاطئة، حيث القطيعة بين الشعب والسلطة، وإصرار النظام الخليفي على معاندة التاريخ بصرف النظر عن الأثمان الباهظة التي يدفعها النظام والشعب سواء بسواء..

لاريب أن الملك سلمان وابنه معه، ليس خيارًا صائبًا للبحرينيين عمومًا، فمقتهما للديمقراطية لا حدود له، ويتذكّر شيوخ البحرين سوء مواقف الملك سلمان التي لابد أنهم سمعوها منه مباشرة أو عن طريق أمراء آخرين كبار حول أي تفكير بدمقرطة الحياة السياسية في البحرين، أو إقرار دستور فاعل، وبرلمان مكتمل النمو والصلاحيات.. فقد كان ولا يزال من أشد المعارضين للحراك الشعبي البحريني ومطالبه المشروعة، محثوثًا بنزعتين طائفية وقبلية.

إن الزخارف المضلّلة التي تسبغ على انفتاح فني واجتماعي وثقافي في المملكة السعودية لا ينبىء عن منسوب مرتفع من وعي حداثي لدى سلمان وابنه معه، بقدر ما هو امتثال لرغبة اميركية في إزالة "وصمة" الدعم للرجعيات المتخمة بالثروة.

في عهد الملك سلمان، تبدو البحرين ملحقًا خلفيًا لا يقرّر من يديره كما يشاء، بل بات عضويًا جزءًا من المجال الجيوسياسي السعودي بالمعنى الحرفي للكلمة. وإذا كان الإنقسام داخل آل خليفة في السابق على المدى الذي يمكن أن تصل اليه العلاقة مع الرياض، فإن هذا الانقسام يكاد ينعدم بعد انتصار الجناح المقرّب من السعودية.

منذ الإطاحة بولي العهد ووزير الداخلية محمد بن نايف في 21 يونيو 2017، والذي كان معنياً بملف البحرين خلفاً لوالده، نايف بن عبد العزيز، شهدت العلاقة بين الرياض والمنامة فصلًا جديدًا، وبدا ذلك واضحًا على أداء ولي العهد البحريني سلمان بن حمد آل خليفة الذي أقلع عن كونه راعياً للحوار الداخلي، وانحاز الى مقاربة محض سلطوية. توصّل سلمان الى قناعة بأن التشبيك مع محمد بن سلمان، الملك القادم، هو رهان على مستقبل العرش في مملكة البحرين. وهذا يفسّر تعاظم العلاقة بين الرجلين، وحرص سلمان على زيارة الرياض بصورة متكرّرة واطلاع محمد بن سلمان على تفاصيل ما يجري في البحرين ولا سيما ما له صلة بمستقبل السلطة. وكان ابن سلمان قد نقّل الى زوّاره إلى أن ملف البحرين سوف يبقى مغلقًا حتى ندخل في تسوية شاملة في المنطقة.

مقالة سلمان بن حمد لمجلة (الرجل) في اليوم الوطني للمملكة السعودية في 23 سبتمبر 2017 كانت بمثابة أول ورقة اعتماد يقدّمها لابن سلمان، في سياق فتح صفحة جديدة وشق قناة تواصل مع الطرف الأقوى في المملكة السعودية.

لفت في المقال الى استمرارية العلاقة بين البحرين والسعودية "عبر مختلف المراحل والأجيال من القادة" وفي تلك إشارة واضحة. كما شدّد على "التحالف الأخوي بين المملكتين"، وأشبع ابن سلمان إطراء له ولرؤيته الاقتصادية والتنموية، ولم يغفل ربط ذلك بالتعاون والتنسيق بين الطرفين "ونحن دوماً نتطلع لمواصلة توطيد أطر التعاون والتنسيق التي تجمعنا سواء على صعيد رؤيتينا أو مواصلة تطوير أوجه العمل المشترك بيننا..". استدراج واضح لدعم سعودي في الداخل البحريني، وتحويل الرؤيتين إلى حافز لبناء علاقة إستراتيجية مستقبلية مشتركة، وقد قالها بعبارة صريحة: "ويسرني مواصلة العمل والتنسيق

المشترك مع أخي صاحب السمو الأمير محمد بن سلمان، في مرحلة أخرى مهمة بمسيرة التعاون البحريني السعودي والخليجي المشترك"[4].

وفي الخلاصات، يبدو مشهد العلاقة بين الرياض والمنامة كالحًا حتى الآن، على مستوى الافق السياسي والاصلاحي المغلق حتى إشعار آخر، بفعل التغوّل السعودي الواسع النطاق في المجال البحريني السيادي، وتعطيل عملية الانتقال الديمقراطي، وفي الوقت نفسه، تواري أي رهانات على السلطة في البحرين يمكن الإتكال عليها لناحية بدء حوار وطني حقيقي يتعاطي بجدية مع المطالب المشروعة لأغلبية الشعب البحريني ولا سيما اعتماد دستور فاعل، ومبدأ انتخابي عادل، وحكومة منتخبة من الشعب، وبرلمان كامل الصلاحيات..

انتهى ...

[4] https://goo.gl/TyV1CK